لذلك تبرز ضرورة تحديد الوضع القانوني لقطاع غزة، تحت الادارة المصرية، للانطلاق منه، وفي السعي لتخفيف المعاناة عن ابناء القطاع والتي ازدادت هذه الايام، وللوصول الى اسس علاقة جيدة، ليس فقط بين الحكومة المصرية وابناء القطاع، بل بينها وبين باقي ابناء الشعب الفلسطيني.

وحيث ان هدف هذه الدراسة الاساسي، هو الاقتراب من توصيف للوضع القانوني لقطاع غزة، تحت الادارة المصرية لتلمس مدى مسؤولية مصر عن القطاع بعد الاحتلال الاسرائيلي له، فان ذلك يستلزم البحث في محددات ذلك الوضع، القانونية والسياسية. وحتى اذا تم هذا وذاك، تبرز ضرورة استعراض تطور العلاقة بين الحكومة المصرية والقطاع، منذ الاحتلال الاسرائيلي وحتى الآن، للاستهداء بهذه الخبرة التاريخية في توضيح افق المستقبل. ولكن قبل كل هذا، فمن الاهمية بمكان تقديم نبذة تاريخية جغرافية ـ سكانية عن القطاع بعد انهيار الكيان الفلسطيني، لأن من شأن ذلك ان يحدد بنيته الاقتصادية ـ الاجتماعية، التي لعبت دوراً كبيراً في تطور الحركة السياسية فيه.

القطاع ـ جغرافياً وسكانياً

ظهر اصطلاح «قطاع غزة»، رسمياً، الى حيز الوجود، في أيار (مايو) ١٩٥٥[١]، ليطلق على المنطقة التي بقيت من فلسطين في حوزة القوات المصرية، التي دخلت حرب فلسطين في الخامس عشر من أيار (مايو) ١٩٤٨، بعد توقيع اتفاقية الهدنة المصرية ـ الاسرائيلية في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٤٩، والتي كانت تسمى، حتى ذلك الحين، بالمنطقة الخاضعة لرقابة القوات المصرية في فلسطين.

وقطاع غزة، بحدوده التي حددتها اتفاقية الهدنة المصرية ـ الاسرائيلية[٢]، هو شريط ساحلي محدود، يمتد على الساحل الجنوبي ـ الشرقي لحوض البحر المتوسط؛ وهو من الناحية الطبيعية يعتبر امتداداً للسهل الساحلي الفلسطيني، الذي ينتهي، شمالاً، بجبل الكرمل، في منطقة حيفا. وكان قطاع غزة، قبل نكبة العام ١٩٤٨، جزءاً من اللواء الجنوبي من فلسطين (لواء غزة)، الذي كان ينقسم، من الناحية الادارية، الى قضاءين: قضاء غزة وعاصمته مدينة غزة، وقضاء بئر السبع وعاصمته مدينة بئر السبع؛ ولم يتبق من هذا اللواء، بعد اتفاقية الهدنة المصرية ـ الاسرائيلية، في يد القوات المصرية، سوى ٢,٥ بالمئة من مساحته تمثل ٣٢٦ كيلومتراً مربعاً من اصل ١٣٦٨٨ كيلومتراً مربعاً هي مساحة اللواء اصلاً[٣]. ولم يكن لمنطقة قطاع غزة هذه أي دور يذكر في اطار تكاملها الاقتصادي مع اللواء الجنوبي ككل، ناهيك عن محدودية دورها في الاقتصاد الفلسطيني عموماً، نظراً لقلة مواردها الاقتصادية والطبيعية، وتركز العمران، في فترة الانتداب البريطاني، على منطقة السهل الساحلي الاوسط والشمالي من فلسطين[٤].

بلغ عدد سكان اللواء الجنوبي ١٩٠٨٨٠ نسمة العام ١٩٤٤، اي ما يوازي ١١ بالمئة من اجمالي سكان فلسطين حينذاك، والبالغ ١,٧٦٤,٥٢٠ مليون نسمة. وبلغ سكان قطاع غزة، بحدوده التي عرف بها بعد ذلك، في العام ذاته، حوالى ٦٣٢٥٠ نسمة[٥]. وبعد نكبة العام ١٩٤٨، تراكم فيه ما يزيد على ضعفي عدد سكانه الاصليين، بسبب الهجرة[٦]، مما زاد في سوء الاحوال الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة قطاع غزة التي كانت تعرفها قبل ذلك. واذا اضيف الى كل هذا الاحوال النفسية، والسياسية، المتمخضة عن نكبة العام ١٩٤٨، يمكن تحديد معالم البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية لقطاع غزة بالآتي:

- وجود مجتمعين مختلفين داخل حدود قطاع غزة: مجتمع لاجئين، ومجتمع سكان اصليين. وقد نشأ هذا الوضع من حقيقة ان مجتمع اللاجئين لم يشكل قوة بشرية دائمة في القطاع، بل اعتبر وضعه